J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.7 (11) : 1079 - 1088, 2016

Unemployment Phenomenon of Rural Youth in Egyptian Countryside and Its Relationship with Some Variables in A Village of Beheira Governorate

Heikal, E. A. M.
Rural Sociology and Agricultural Extension depet. Faculty of agriculture, Cairo University

ظاهرة بطالة الشباب بالريف المصري وعلاقتها ببعض المتغيرات بإحدى قرى محافظة البحيرة

إيهاب عبد الخالق محمد هيكل
قسم الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة

الملخص

يستهدف البحث الحالي: 1. تحديد درجة بطالة الشباب الريفي بمنطقة البحث، 2. التعرف على طبيعة العلاقة بين درجة بطالة الشباب الريفي وبعض المتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية موضع الدراسة، 3. تحديد درجة الإسهام النسبي لبعض المتغيرات الديموجرافية، والاجتماعية، والاقتصادية في تفسير التباين في درجة بطالة الشباب الريفي 4. التعرف على آراء المبحوثين من الشباب الريفي لمواجهة مشكلة البطالة.وقد تم إجراء الدراسة الميدانية بقرية النجيلة التابعة لمركز كوم حمادة بمحافظة البحيرة خلال شهر سبتمبر عام 2016، وذلك عن طريق المقابلة الشخصية لعينة عشوائية بسيطة بلغ قوامها 93 مبحوثاً من الشباب الريفي، وذلك بواسطة استمارة استبيان قد تم اختبارها مبدئياً، ثم تم إجراء التعديلات المطلوبة. وقد تم استخدام النسب المئوية، التكرارات، مقاييس النزعة المركزية والتشتت، معامل الارتباط البسيط لبيرسون، اختبار مربع كاي، وتحليل الانحدار المتعدد التدريجي لتحليل البيانات ووصفها وعرض النتائج.ويمكن توضيح أهم النتائج التي توصل إليها البحث كما يلي: بلغت نسبة الشباب الريفي بفئة البطالة المرتفعة نحو 54.9 %، بينما بلغت نسبتهم بفئة البطالة المنخفضة نحو 24.7%، في حين أن نسبتهم بفئة البطالة المتوسطة بلغت نحو 20.4%.43.1 % من المبحوثين لديهم رغبة عالية في العمل، وقد بلغت نسبة المبحوثين ممن لديهم قدرة عالية على العمل 49.5 %، كما أن 79.6 % من الشباب الريفي يبحثون عن عمل بأكثر من طريقة.وجود علاقة ارتباطية موجبة بين درجة بطالة الشباب الريفي وكل من: (عدد سنوات التعليم الرسمي للمبحوث، درجة الاتجاه نحو الهجرة غير المشروعة، وترشيد الاستهلاك)، وقد بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.283، 0.308 "عند مستوى معنوية 0.01"، 0.217 "عند مستوى معنوية 0.05") على التوالي. وجود علاقة ارتباطية سالبة بين درجة بطالة الشباب الريفي وكل من: (درجة الانتماء للمجتمع المحلي، وإجمالي الدخل الشهري للأسرة)، وقد بلغت قيمتا معامل الارتباط البسيط لهما (0.274- ، 0.381-) على التوالي، وذلك عند مستوى معنوية 0.01 .تبين وجود ثلاث متغيرات مرتبطة تسهم في تفسير التباين الكلي لدرجة بطالة الشباب الريفي وهي: (عدد سنوات التعليم الرسمي للمبحوث، درجة الاتجاه نحو الهجرة غير المشروعة، وإجمالي الدخل الشهري للأسرة)، وقد بلغت نسبة إسهام هذه المتغيرات معاً (32.4 %)، حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة 42.302، وذلك عن مستوى معنوية 0.01 .92.5 % من المبحوثين يرون أن أكثر الحلول مناسبةً لمشكلة البطالة هي تشجيع وتيسير الهجرة للعمل بالخارج بطريقة مشروعة، يليه التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة للشباب الريفي وقد بلغت نسبته 89.2 %، ثم تيسير عملية تملك الشباب الريفي للأراضي المستصلحة الجديدة بنسبة 65.5 %، يليه زيادة التوسع في مشروعات الأسر المنتجة للشباب كحل مناسب وقد بلغت نسبته 58.1 %.

الكلمات الدالة: ظاهرة البطالة، الفقر، الشباب الريفي،الريف المصري.

المقدمة

تمثل البطالة في الوقت الراهن إحدى أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه دول العالم على اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية، فلم تعد مشكلة البطالة مشكلة دول العالم الثالث فقط، بل امتدت لتشمل الدول المتقدمة، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي تواجهها الدول على حد سواء تتمثل في تفاقم مشكلة البطالة، إذ أن هناك نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل موزعين على مختلف دول العالم المتقدم والنامي. فقد وجدت البطالة في المجتمعات الإنسانية سابقاً وحاضراً، ولا يكاد من المجتمعات يخلو من مواجهة تلك الظاهرة بشكل أو بآخر، وقد شغلت ظاهرة البطالة حيزاً كبيراً في التحليل الاقتصادي، وكانت من أخطر المشاكل المعروفة على مستوى الاقتصاد الكلي، إذ تعد إلى جانب التضخم من أهم المعوقات التي تتخبط فيها الدول النامية والمتطورة معاً (عقون، 2010: 2-3).

ومن أهم تداعيات وأسباب ظاهرة البطالة قصور النمو الاقتصادي عن ملاحقة النمو السكاني ونتيجة لعجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل، وهناك ما يقارب مليار عاطل عن العمل في الدول الفقيرة، وهناك نحو ثلاثة ملايين شخص ينضمون سنوياً إلى معدل البطالة في دول الشرق الأوسط وحدها، وفي الدول النامية تتفاقم البطالة بشكل عام مع استمرار فشل جهود التنمية، وتفاقم الديون الخارجية، فضلاً عن انتشار الأمية، وتدني المستوى التعليمي، وضعف الأداء الاقتصادي وعدم القدرة على مواكبة السياسة التعليمية والتدريبية لمتطلبات العمل، وزاد من خطورة الأمر أن هناك فقراً شديداً في الفكر الاقتصادي الراهن لفهم مشكلة البطالة، وسبل الخروج منها، بل أن هناك تياراً فكرياً ينتشر بقوة ينادي بأن البطالة أضحت مشكلة تخص ضحاياها، الذين فشلوا في التكيف مع ظروف المنافسة والعولمة. لذا تمثل البطالة أهم وأخطر المشكلات التي تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في مختلف دول العالم، الأمر الذي يسفر عنه نتائج سلبية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، ونظراً لخطورتها تعمل الحكومات على خفض معدلاتها والتخفيف من آثارها، وفي نفس الوقت أصبحت مجال لاختبار قدرة النظام الاقتصادي على النمو بالسرعة الكافية لتوفير فرص العمل وإعادة تشغيل الوحدات العاطلة.

ويكمن مفهوم البطالة في التوقف لجزء من قوه العمل في اقتصاد ما برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج وبرغم البحث عن العمل(محمد، 2013: 2). ومن أهم مفاهيم البطالة هو الذي أوصت به منظمة العمل الدولية ILO، والذي ينص على أن "العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد ولكنه لا يجده" (محمود، 2006: 7).

وقد استهدفت خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية تحقيق التشغيل لنسبة كبيرة من السكان وضخها إلى سوق العمل ، وقد استطاعت خطط التنمية في السبعينات والثمانينات استيعاب أعداد كبيرة من قوة العمل لتلبية حاجات التنمية ومتطلبات سوق العمل التي اعتمدتها الدولة بخلق فرص عمل جديدة لخريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة، إلا أن مواجهة ردة فعل أزمة الركود العالمية في الثمانينات وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في هذا العقد وتزايد المعروض من خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والمهنية والفنية عن الطلب عليها كمًا ونوعًا، أدى إلى حالة زيادة في العرض عن الطلب على قوة العمل (مراد، 2012: 5).

وقد أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن نتائج بحث القوى العاملة للربع الأول لعام 2016، وقد بلغ معدل البطالة الإجمالي (15-64 سنة) 12.7% من إجمالي قوة العمل، بينما كان 12.8% في عام 2015، كما بلغ معدل البطالة بين الشباب بالفئة العمرية (15 - 29 سنة) نحو 27.3% من إجمالي قوة العمل في نفس الفئة العمرية، في حين بلغ معدل البطالة بين الشباب الذكور 21.0%، وبين الشباب الإناث 46.8% من إجمالي قوة العمل في نفس الفئة العمرية، في حين بلغ معدل البطالة بين حملة المؤهلات من الشباب بالفئة العمرية (15-29 سنة) نحو 36.1% (وهبة، 2016).

ويشير تقرير التنمية البشرية إلي أن الشباب هم الوسيلة للإسراع بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وبرغم ذلك تؤكد كل الشواهد أن رأس المال البشرى هذا مازال غير مستغل بصورة مثلى، كما تشير بيانات الجهاز المركزي إلى أن 1.9مليون مهاجر مصري يعملون بصفة مؤقتة خارج

مصر, وأغلب هؤلاء المهاجرين من الشباب الذكور ممن صعب عليهم الحصول على فرصة عمل مناسبة (تقرير التنمية البشرية, 2010 : 35-37).

حيث يمثل الشباب رأسمال الأمة وعدتها وعتادها وحاضرها ومستقبلها ، وهى ثروة الأمة التي تفوق ثروتها ومواردها كلها، فإذا أدركت الأمة كيف تنميها وكيف توجهها وتستفيد منها وتغيرها استطاعت أن تؤدى رسالتها في الحياة (ميلسون، 2000: 5). لذا تعتبر البطالة من أهم العوامل التي تهدد مستوى الاستقرار الاقتصادي وتماسك المجتمعات بصفة عامة، ويمكن أن نعزي البطالة إلى أسباب اقتصادية، واجتماعية وأخرى سياسية، كما يمكن أن تعزى لأسباب داخلية وأخرى خارجية في بعض الأحيان ، وقد تختلف أسباب البطالة من مجتمع لآخر، وذلك وفقاً للهيكل الاقتصادي والتركيب السكاني في كل مجتمع (فضيلة، 2010: 5). لذا يتوجب الإسراع في العمل على إيجاد السياسات والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه الظاهرة حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عليها.

مشكلة البحث:

ما زالت قضيتي البطالة والفقر تمثلان محوراً حيوياً في علم الاجتماع، وهي من أكثر القضايا جدلاً بين العلماء والمتخصصين، فالبعض يرى أنهما من أهم وأخطر القضايا التي تواجه مجتمعات ودول العالم الثالث ولابد من التصدي لمثل هذه القضايا من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وإرساء القيم التي من شأنها تعزيز الانتماء للمجتمع، وقد يرى البعض أن تلك القضايا قد تؤدي إلي انهيار المجتمعات، مما جعل مكافحة كل من البطالة والفقر والحد منهما أحد المهام الأساسية للأنظمة المختلفة. الأمر الذي أدى إلي اهتمام الكثير من علماء الاجتماع والاقتصاد بدراسة تلك القضايا ومؤشراتها وزواياها المختلفة، ولا يجب معالجة المشكلات الاجتماعية التي تظهر بالمجتمع، غافلين السكان الريفيين، وما يعانون من مشاكل اجتماعية دون برامج تنموية كافية لتحسين مستوى معيشتهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة درجة معاناتهم وفقرهم، وتدني نوعية الحياة التي يعيشونها،وانتشار ظهور المشكلات الاجتماعية، مما أدى إلي اعتقاد البعض من المختصين في مجال التنمية بأن ذلك هو السبب الرئيسي في إعاقة جهود التنمية.

وبناءً على ذلك برزت فكرة البحث الراهن والتي تدور حول ظاهرة بطالة الشباب الريفي، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات البحثية التالية:

1- ما هي درجة انتشار ظاهرة بطالة الشباب الريفي بمنطقة البحث ؟.
2- ما هي طبيعة العلاقة بين درجة بطالة الشباب الريفي وبعض المتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية،والاقتصادية بمنطقة البحث؟.
3- ما هي درجة الإسهام النسبي لبعض المتغيرات الديموجرافية، والاجتماعية، والاقتصادية في تفسير التباين في درجة بطالة الشباب الريفي بمنطقة البحث ؟.
4- ما هي آراء المبحوثين من الشباب الريفي لمواجهة مشكلة البطالة بمنطقة البحث ؟.

أهداف البحث:

وانطلاقاً من المشكلة السابق ذكرها تتحدد أهداف البحث الحالي كما يلي:

1- تحديد درجة بطالة الشباب الريفي بمنطقة البحث.
2- التعرف على طبيعة العلاقة بين درجة بطالة الشباب الريفي وبعض المتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية بمنطقة البحث.
3- تحديد درجة الإسهام النسبي لبعض المتغيرات الديموجرافية، والاجتماعية، والاقتصادية في تفسير التباين في درجة بطالة الشباب الريفي بمنطقة البحث.
4- التعرف على آراء المبحوثين من الشباب الريفي لمواجهة مشكلة البطالة بمنطقة البحث.

أهمية البحث:

تتحدد أهمية البحث الراهن في أهمية القضايا التي يثيرها على مستويين: يمثل أولهما المستوى النظري، حيث يهتم البحث - الذي يدخل ضمن نطاق البحوث والدراسات الميدانية - بظاهرة بطالة الشباب الريفي وعلاقتها بالمتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية، علاوةً على إثراء الجانب النظري في هذا المجال، ويعد البحث الحالي نواة لبحوث ودراسات أخرى مستقبلية ومتعمقة. حيث أنه من الجدير أن قضية البطالة تحولت إلى ظاهرة أخذت حيزاً كبيراً من النقاش الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي نظراً لأنها تمثل أحد أكبر المشكلات والتحديات المحلية، القومية، والإقليمية في الوقت الحالي.

أما المستوى الثاني والمتمثل في المستوى التطبيقي، وما قدر يبرزه هذا البحث من ضياع لطاقة الشباب الريفي المتعطل عن العمل، هذا بالإضافة إلى محاولة البحث الراهن في الإجابة على تساؤلاته، والتي قد تساعد المعنيين من واضعي السياسات ومخططي البرامج التنموية في الإلمام ببعض جوانب تلك الظاهرة، حتى يتسنى لهم دمج مكون الشباب الريفي في برامج التنمية بدرجة أكبر لاحتواء تلك الأزمة قدر المستطاع في ظل الأحداث الراهنة التي يعيشها المجتمع المصري ككل.

الاستعراض المرجعي:

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة والتزايد المستمر في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه. إن هذا الاهتمام القديم والحديث بموضوع البطالة لم يخلو من بعض الغموض الذي اكتنف هذا المفهوم كمصطلح علمي وذلك نتيجة لتعدد التعريفات الإجرائية لمفهوم البطالة وتنوعها (فضيلة، 2010: 2).

وتُعَد ظاهرة البطالة من أخطر القضايا التي تهدد استقرار وتماسك المجتمع، رغم أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع لآخر، حتى إنها تختلف داخل المجتمع الواحد، فهناك أسباب اقتصادية واجتماعية وأخرى سياسية ولكن كلاً منها يؤثر على المجتمع ويزيد من تفاقم مشكلة البطالة، وتجدر الإشارة إلى انه قبل حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها بالنسبة لزيادة البطالة في مصر، لابد من التأكيد أن نظم التعليم والتدريب كان لهما دورا رئيسياً في تفشى هذه الظاهرة خاصةً بين شباب الخريجين وبين الشباب المصري بصفة عامة (الهلباوي، 2009).

وقد ينجم عن استمرار بطالة الشباب لفترة طويلة، أو فقدهم لوظيفتهم آثار نفسية واجتماعية مثل الشعور بالذنب، والشعور بعد الرضا، والإحساس بضعف أو عدم القبول من الآخرين، هذا بالإضافة إلى اعتقاده في مسألة التفاؤل والتشاؤم والقدرية، فضلاً عن تغير سلوكه خاصةً مع أفراد أسرته بشكل أكثر حدة، فضلاً عن محيط علاقاته الاجتماعية (Stokes, 1984: 309).

وبالنسبة للتجربة الأوروبية في هذا الشأن، فكان المتبع في النظام الأوروبي للأجور حتى يتم الخروج من أزمة البطالة، إتباع نظام الوظائف المؤقتة بدلاً من الوظائف الدائمة التي تشكل عبئاً كبيراً على النظام الاقتصادي بالمجتمع، وقد أسهم ذلك بالتخفيف من تفاقم مشكلة البطالة بنسبة 30%، ونجم عنه نسبة كبيرة من العمالة المؤقتة، ولكن يعيبه عدم الاستقرار الوظيفي للعاملين والشعور بخطر فقد عملهم أو وظيفتهم في أي وقت، وقد يؤثر ذلك على كيفية أداء عملهم (Bover, and Gomez, 2004: 285-286).

وقد أظهرت بعض الدراسات نتائج متضاربة بشأن الآثار المترتبة على المشاركة في برامج سياسات سوق العمل النشطة على المدى الطويل، وكان من أهم تلك الآثار مواجهة الفقراء لصعوبة بالغة في تنمية دخولهم، مع انخفاض الاستقرار الوظيفي، لذا ينبغي توجيه الاهتمام نحو الاستثمار في الرأسمال البشري على اعتبار أنها استثمارات طويلة الأجل والتي تتحقق من خلال تقديم الدعم التدريبي المناسب، فنقص التدريب وانخفاض فرص العمل بالأجور السائدة المناسبة يزيد من تفاقم مشكلة البطالة (Strandh, Nordlund, 2008: 357).

وقد يعترض البعض على تعريف "العاطل" بأنه ذلك الشخص الذي لا يوجد له مصدر للرزقأي استبعاد من لهم مورد رزق نتيجة ، ولو كانوا مؤهلين ميراث أو نتاج عمل سابق بالداخل أو الخارج، حتى وقادرين علي العمل وراغبين فيه ولا يجدون عملاً عند مستويات الأجور السائدة، ويعتبر الشخص الذي يعمل دون أجر لمدة 15ساعة على الأقل نشاط أسري عاملاً وليس عاطلاً وكذلك الغائبون ،أسبوعياً في منشأة أو البطالة هو مقسوم عدد العاطلين . عن العمل في أجازةحيث أن معدل على حجم قوة العمل Labor force مضروب في 100، ويجب ملاحظة أن قوة العمل هي مجموع عدد العاملين والعاطلين وليست عدد العاملين فقط، وعلى أساس ذلك فإن الشخص الذي كان يبحث عن العمل فهو ليس عاطلا حسب المفهوم الشائع للبطالة وتوقف عن ذلك نظراً ليأسه مع أنه عاطل حقيقيمعدل البطالة دائما ما ولذلك فيدعي البعض أن ، الذين يكون أقل من الحقيقي لأنه لا يحسب هؤلاء الأشخاص اليائسين توقفوا عن البحث عن عمل ضمن العاطلين،وهذا هو ما يطلق عليه "أثر "The discouraged-worker effect" العامل اليائس ذلك الأثر الذي يخفض من معدل البطالة، ومن أوجه القصور الأخرى لإحصائيات لحظة زمنية معينه البطالة أن مؤشر البطالة يحسب عدد العاطلين في

ولا يدلنا المؤشر عن المدة التي كان فيها هذا العاطل عاطلاً قبل لحظة، التعداد. ومن المعروف أنه في وقت الكساد عادة ما تكون هذه المدة طويلة حيث قد تتضاعف مقارنة بأوقات الرخاء الاقتصادي (جامع، نسبيا 2011: 5).

وتعتبر البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية بلغ معدلها 6.2% عالمياً، بينما بلغ معدلها في الدول العربية نحو 12.2% وتتزايد بمعدل 3% سنويا ويذكر تقرير منظمة العمل الدولية بأن عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية قد تجاوز 25 مليون عاطل عام 2010. وهذه الإحصاءات تدل على وجود أزمة حقيقية، وواقع هذه الظاهرة مرهون بكيفية قياسها والتي تمثل مشكلة تحتاج للمعالجة. ورغم محاولة الدول العربية في إعطاء تعريف موحد للعاطل عن العمل إلا أن اعتماد المعايير الدولية في قياس البطالة أمرا يصعب تحقيقه لما يتمتع به من دقة تستوجب إمكانيات مادية وبشرية كافية لذلك، إن الهدف الرئيسي من قياس البطالة هو الحصول على مؤشر شامل عن الأداء الاقتصادي وأوضاع السوق، ويدل ارتفاع مستوى البطالة على انخفاض عرض العمل أي أن الاقتصاد بكامله لا يعمل كما يجب، ومعدل البطالة هو عبارة عن نسبة الأشخاص الذين لا يعملون إلى مجموع قوة العمل وحجم قوة العمل يساوي عدد العاملين مضافاً إلى عدد العاطلين، وحسب منظمة العمل الدولية (Ilo) عام 1983، تم وضع مفهوم قياسي للبطالة وفقا لثلاثة معايير لا بد من توفرها في وقت واحد وهي: بدون عمل، ومتاح في الوقت الراهن للعمل ويبحثون عن عمل رغبةً فيه خلال فترة مرجعية محددة، ويتضح ذلك كما يلي:

أولاً: **معيار بدون عمل**: ويعني انعدام تام للعمل أثناء الفترة المرجعية. ولم يكن غائبا عن العمل بصفة مؤقتة، وهذا المعيار يضمن الفصل بين حالة العمالة وحالة البطالة.

ثانيا: **معيار يبحث عن عمل**: ويعني اتخاذ خطوات محددة في فترة قريبة محددة أيضا للبحث عن عمالة بأجر أو عمالة للحساب الخاص. هذا المعيار لا يأخذ مدة العمالة ونوعها بعين الاعتبار، ويعتبر الشخص باحثاً عن عمل باتخاذه أحد الخطوات مثل التسجيل في أحد مكاتب التوظيف، تقديم طلبات إلى أرباب العمل، نشر إعلانات...الخ.

ثالثا: معيار الإتاحة: لكي يصنف الشخص كعاطل يجب أن يكون راغباً ومتاحاً للعمل، بمعنى أن يكون قادرا أو مستعدا للعمل إذ توفرت له الفرصة، ويستبعد الذين لا يستطيعون البدء في العمل في تاريخ لاحق بسبب بعض المعوقات، لأن ضم غير المتاحين يؤدي إلى رفع معدل البطالة. وفترة الإتاحة وفقاً للمعايير الدولية تم تقديرها أثناء الفترة المرجعية المحددة عادة بأسبوع، ولكن هناك الكثير من الدول تفضل زيادتها لأسبوعين التاليين، لأن كل الأشخاص ليسوا قادرين على البدء في العمل فور عرضه عليهم، وبناءً على ذلك يمكن تعريف البطالة على أنها حالة عدم وجود عمل لطالبه رغم الرغبة فيه والبحث عنه أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل إلا أنهم قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يحصلون عليه وبالتالي هم متعطلون عن ممارسة العمل . أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل عن العمل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى (خضراوي، وعبيدة، 2011: 2-5).

وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي المذهل الذي أحرزته البشرية في شتى المجالات، إلا أنه لا يزال الفقر والبطالة يمثلان مشكلة إنسانية تؤرق قطاعات عريضة من البشر والمجتمعات، وأضحى يشكل التحدي الأكبر الذي يطرحه العالم وبالأخص دول العالم النامي. كما يعتبر واحدة من أهم وأقدم المعضلات التي شهدتها المجتمعات وأقرتها النظريات الاقتصادية والاجتماعية باعتبارهما مشكلتان خطيرتان ومترابطتان، وتعكسان الحالة العامة لاقتصاد الدول. فالفرد يجب أن يعمل ما دام قادرا على العمل، وفي المقابل فعلى الدولة أن تهيئ له ذلك، لأن العمل هو أساس اكتساب الرزق، وأصبحت الحاجة ملحة لتقديم برامج اقتصادية ترتقي بالمجتمع وأفراده، للحد من ظاهرتي الفقر والبطالة (عشي، 2013: 1-2).

ويمكن حصر الأنماط والأنواع المختلفة من البطالة فيما يلي:

1 ـ البطالة الاحتكاكية: وهي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني، ويتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة، وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل و أصحاب الأعمال، وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها و رعايتهم، وتفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم. ويمكن تحديد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة في: صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل و التخصص الدقيق، والتغير المستمر في بيئة الأعمال و المهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة باستمرار، والافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة حتى يمكن تأدية العمل بنجاح (توهامي، *وآخرون*، 2004: 131).

2 ـ البطالة الهيكلية: إن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، و هي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد، يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم المجتمع الواحد، وينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة، وتعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب التباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملـــة و هيكل الطلب عليها، ويقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب لسوق العمل بأعداد كبيرة.

3- البطالة الدورية أو الموسمية: ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال و عدم كفاية الطلـب الكلي على العمل كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية، يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلـي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات في الاقتصاد المعني بالظاهرة. وتعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين و عددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتـاح و عليـه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل، وتعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلون عن العمل في هذه الحالة هي على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملاً.

وإضافةً لما تم تحديده من أنواع البطالة، يضيف الباحثون في مجال الاقتصاد التصنيفات التالية للبطالة:

1 ـ البطالة الاختيارية و البطالة الإجبارية: وهي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه راغب و قادر على العمل عند مستوى أجر سائد، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية.

2 ـ البطالة المقنعة و البطالة السافرة: وتنشأ في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريباً، حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فأن حجم الإنتاج لن ينخفض. أما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين و الراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه، فهم عاطلون تماما عن العمل.

3 ـ البطالة الموسمية و بطالة الفقر: تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال مثل الزراعة، السياحة ، البناء وغيرها و عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات ما يطلق عليه بالبطالة الموسمية، و يشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية و الفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى. أما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب خلل في التنمية وتسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهكة اقتصاديا.

4 ـ البطالة الطبيعية: تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية و البطالة الاحتكاكية و عند مستـوى العمالة الكاملـة،و يكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل يساوي لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب، وعليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل (فضيلة، 2010: 3-5).

وجيل الشباب الذي يشهده العالم هو الأكثر عدداً من أي وقت مضى، فنسبة أكثر من 60 % من سكان العديد من الدول المستفيدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين15 ، 24عاماً. إن الفرص المتاحة لهم للتواصل والعمل والتأثير لم يسبق لها مثيل، كما وأن التحديات التي يواجهونها هي غير مسبوقة أيضاً، بدءاً من تغير المناخ إلى البطالة ووصولاً إلى أشكال متعددة من عدم المساواة والاستبعاد، لاسيما بالنسبة للشباب المنتمين إلى فئات ضعيفة أو

مهمشة. وتسعى إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الفترة من (2014 - 2017) إلى استحداث فرص العمل وسبل العيش اللائقة من أجل التمكين الاجتماعي والاقتصادي للشباب، كما تساهم في التنمية البشرية المستدامة، ومقياس النجاح هنا يعني زيادة عدد الوظائف المتاحة للشباب، ويتطلب ذلك تعزيز جودة الوظائف من خلال تحسين إنتاجيتها، وتسهيل انتقال الشباب إلى قطاعات أكثر إنتاجية، وزيادة إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية. ويشكل الوصول إلى التمويل والأسواق أحد المجالات من أجل العمل بالتزامن مع بناء مهارات أصحاب العمل من الشباب، لاسيما صاحبات العمل من الإناث في سن الشباب، ودعم المؤسسات الاجتماعية وفرص العمل في القطاعين العام والخاص، وسيبني التعليم غير النظامي مهارات من أجل التوظيف والتدريب الداخلي والتدريب المهني، والوصول الأفضل إلى زيادة التمكين الاقتصادي للشباب وتفعيل مشاركتهم في سوق العمل، وتتركز نقاط التدخل الإستراتيجية حول تعبئة وتمكين الشباب كعوامل تغيير إيجابية في مجتمعاتهم المحلية، مع تعزيز بيئة سياسية ملائمة لخلق فرص عمل مناسبة للشباب من الجنسين (النوع الاجتماعي GENDER) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014: 2-3).

ويعتبر الشباب رأسمال الأمة وعدتها وعتادها وحاضرها ومستقبلها ، وهى ثروة الأمة التي تفوق ثروتها ومواردها كلها، فإذا أدرك المجتمع كيفية تنميها وتوجيهها استطاعت أن تؤدى رسالتها في الحياة (ميلسون، 2000: 5). وقد تعددت الآراء التي تناولت مفهوم الشباب فليس هناك مفهوم متفق عليه للشباب، لصعوبة تحديد مفهوم متفق عليه للشباب لاختلاف الباحثين المعنيين حول حدود مرحلة الشباب، فهناك من يحدد هذه المرحلة من سن (15- 25) عام، وهناك من يحددها من سن (13- 30) عام، وهذا التباين أدى إلى وجود أكثر من اتجاه لوضع مفهوم للشباب والتي يمكن إيضاحها فيما يلي:

أ- الاتجاه النفسي: حيث يركز هذا الاتجاه على النمو النفسي، لأنه يرى أن مرحلة الشباب تمثل مرحلة نمو حيث الانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة النضج.

ب- الاتجاه الاجتماعي: حيث يرى أن الشباب ظاهرة اجتماعية، فمرحلة الشباب لا ترتبط بسن معين، فهناك مجموعة من السمات إذا وجدت حينئذ يمكن أن نطلق عليها مرحلة الشباب دون أن يقيد ذلك فئة عمر معينة.

ج- الاتجاه البيولوجي : ويتبنى هذا الاتجاه فكرة أن مرحلة الشباب يمكن أن تتحقق في المرحلة العمرية التي يصل فيها الفرد للنضج العقلي والفكري والعضوي (سعيد، وشفيق، 2003: 24).

ويذكر (هيكل، 2016: 41) أن مفهوم الشباب يمكن توضيحه من خلال بعض الخصائص الفسيولوجية والنفسية مثل القدرة علي التعلم والإنتاج والاستعداد للتغيير والرغبة في ممارسة الأدوار الاجتماعية والسياسية الأمر الذي يجعل مشاركتهم ذات أثر إيجابي في بناء مجتمعهم. ومن هذا المنطلق وجهت عناية خاصة في نشاط الأمم المتحدة في مجال الرعاية الاجتماعية إلي إنشاء خدمات رعاية الشباب تحت إشراف حكومي وأهلي كجزء لا يتجزأ من البرامج الشاملة التي تسعى للنهوض بالأسرة والمجتمع. وهناك آخرون يرون أن مرحلة الشباب هي مرحلة المعاناة نظراً لأنها مرحلة الاكتمال، فإذا اصطلحنا على تقسيم دورة حياة الإنسان بين الطفولة والشباب والرجولة والشيخوخة، فإن المرحلة الأولى غالباً ما تكون ذات طابع بيولوجي، في حين أن المرحلة الثانية اكتمال بيولوجي اجتماعي نفسي، بينما تمثل المرحلة الثالثة امتداداً لهذا الاكتمال إلى أعلى درجات النضج، حيث أن هذا المستوى يتحلل خلال المرحلة الرابعة. وهناك من يرى أن مرحلة الشباب هي مرحلة تغير نوعي وكمي في ملامح الشخصية، حيث تتميز بدرجة عالية من التعقيد، حيث تختلط فيها الرغبة في تأكيد الذات مع البحث عن دور اجتماعي، مع التمرد على ما سبق إنجازه، إلى جانب الإحساس بالمسئولية والرغبة في مجتمع أكثر مثالية و السعي المستمر للتغيير، لذا فإن توفر هذه العناصر يعكس ما يسمى بالشخصية الشابة.

وبعد هذا العرض والاضطلاع على الآراء المتباينة والمتعددة من المعنيين بتلك القضية، يمكن صياغة مفهوم للشباب من وجهة نظر الباحث بأنه كل فرد ينتمي للمرحلة (18 : 40) عام ويتسم بالنضج البيولوجي، الاجتماعي.

ومن الجدير بالذكر أن مشكلة البطالة مشكلة قديمة عانت منها كل الشعوب، ولحدة نتائجها وتأثيراتها في النظام الرأسمالي، دفعت بعدد كبير من المفكرين من مختلف مدارس الاقتصاد، والاجتماع السياسي إلى محاولة التعرف على العوامل والمتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة وتفاقمها، الأمر الذي يكشف عن وجود اختلافات واضحة فيما بين النظريات المختلفة في هذا الصدد، ويتضح ذلك فيما يلي:

النظريات الكلاسيكية المفسرة للبطالة: حيث أن الكلاسيكيون قد آمنوا بمجال التوازن الاقتصادي العام والذي يسمى "بقانون ساي للمنافذ أو الأسواق Say's law of markets" والذي ينص على أن "العرض يخلق الطلب الخاص"والذي مفاده أن كل عرض سلعي يخلق مباشرة الطلب المساوي له، وتأسيسا على هذا القانون فان التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظيف الكامل.

النظرية الكنزية المفسرة للبطالة: اهتم الاقتصادي الانجليزي *John Keynes* بظاهرة البطالة اهتماما كبيراً، بعد انتشارها على نطاق واسع خلال أزمة الكساد العالمي ويرفض *Keynes* فكرة البطالة الاختيارية، ويرى أن آليات النظام الرأسمالي لا تضمن بالضرورة تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وأن البطالة تكون إجبارية، و تظهر في مرحلة التراجع من الدورة الاقتصادية بسبب انخفاض الطلب الكلي وما ينتج عنه من انخفاض في الطلب على الأيدي العاملة في أسواق العمل، حيث يفترض في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى التوظيف، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتاً (حمزة، 2013: 3-4).

الفرض البحثي:

لتحقيق الهدف الثاني من البحث تم صياغة الفرض البحثي التالي:

توجد علاقة بين درجة بطالة الشباب الريفي وبعض المتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية موضع الدراسة بمنطقة البحث.

الفرض الإحصائي:

تم صياغة الفرض الإحصائي المقابل للفرض البحثي، والذي يقضي ينص على "عدم وجود علاقة بين درجة بطالة الشباب الريفي وبعض المتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية موضع الدراسة.

الطريقة البحثية

المجال الجغرافي:

تم اختيار محافظة البحيرة وذلك لوجود تباين وتنوع في الإطار الجغرافي, حيث تمثل محافظة البحيرة الوجه البحري وتقع في الشمال الغربي لمصر وتعد نموذجاً لعبقرية الموقع الجغرافي حيث تتلاقي فيها ثلاثية النهر والبحر والصحراء، ومساحتها تعادل عُشر مساحة مصر تقريباً، كما تمثل الزراعة النشاط الاقتصادي الأول حيث يعمل ما يقرب من 43 % من القوي العاملة بالمحافظة، علاوةً أن 75% من سكان المحافظة يعيشون بالريف وهي أكبر نسبة مقارنة بباقي محافظات الجمهورية. وتبلغ المساحة المحصولية نحو 2.3 مليون فدان مما يجعلها أكبر محافظة زراعية في مصر.ويتزايد عدد سكان المحافظة بمعدل 2.6 % سنوياً بالقطاع الريفي بالمحافظة، وتضم المحافظة 15 مركز، و 468 قرية. (تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، 2005 : 6). وقد بلغ تعداد السكان بالمحافظة طبقاً لإحصاءات عام 2015 نحو 6.261 مليون نسمة، وهي بذلك تحتل المرتبة الخامسة على مستوى محافظات الجمهورية من حيث عدد السكان (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2015).

وتعتبر محافظة البحيرة أحد أهم محافظات الجمهورية التي يتخذها شباب المحافظة وباقي المحافظات الأخرى وسيلة للهروب من أعباء البطالة والهجرة بطريقة غير مشروعة لإيطاليا عن طريق ساحل البحر المتوسط، نظرًا لما تتمتع به المحافظة من وجود مراكب للصيد، وكثيرًا ما يتم إحباط محاولات العديد من الشباب أثناء مغادرتهم على مراكب صيد متهالكة لا ينجو منها إلا القليل وذلك عن طريق البعض ممن يتقاضون عشرات الآلاف من الجنيهات مقابل هجرتهم غير المشروعة (الإبياري، 2013). وقد بلغ إجمالي قوة العمل بالمحافظة "15- 64 سنة" 2.2 مليون نسمة، وعدد المتعطلين 140 ألف نسمة، أي بنسبة 6.4 % من إجمالي قوة العمل لنفس العام وبلغت نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل نحو 33.9 % (عبدالعظيم، 2012).

وقد تم اختيار قرية النجيلة نظراً لأنها تُعَد إحدى القرى المركزية القديمة بالمحافظة، حيث تبعد القرية عن مركز كوم حمادة التابعة له بنحو 12 كم، كما تبعد عن "دمنهور" عاصمة المحافظة بنحو 61 كم تقريباً (مركز معلومات التنمية المحلية، 2016)، ومن أهم محاصيل الموسم الشتوي: الفاصوليا، والبطاطس، في حين أن الأرز والذرة الشامية يمثلان أهم محاصيل الموسم الصيفي (الجمعية التعاونية الزراعية بقرية النجيلة، 2016).

المجال البشري وطريقة اختيار العينة:

يقصد بالمجال البشري مفردات البحث التي تم تطبيق البحث الميداني عليها، والتي تتمثل في الشباب الريفي المتعطل عن العمل، والمنتمي للفئة العمرية المحصورة بين (18 : 40) سنة، حيث تم اختيار عينة من الشباب الريفي المتعطل عن العمل بقرية البحث، ويبلغ إجمالي عدد السكان في قرية النجيلة نحو 14.000 نسمة، حيث يبلغ عددا لذكور نحو 6900، وعدد الإناث نحو 7100، ولتحديد حجم العينة تم حصر إجمالي عدد المتعطلين عن العمل بالقرية والذي يبلغ نحو 1250 نسمة أي بنسبة 8.9% من اجمالى سكان القرية (مركز معلومات كوم حمادة، مجلس المدينة: 2016). ثم تم تطبيق المعادلة التالية لتحديد حجم العينة: $n = N / (N-1) B2 + 1$ ، حيث أن: n = حجم العينة ، N = حجم المجتمع الشامل، B = خطأ التقدير 10% (الصياد، ومصطفى، 1990: 108، 109).

وبعد تطبيق المعادلة بلغ حجم العينة نحو 92.66 وتم تقريبها لتبلغ 93 مبحوث، وقد تم سحب العينة بطريقة عشوائية بسيطة، وقد تم الاستعانة بالإخباريين في قرية البحث.

المجال الزمني: تم إجراء الدراسة الميدانية من قرية النجيلة التابعة لمركز كوم حمادة خلال شهر سبتمبر عام 2016.

نوع الدراسة والمنهج المستخدم:

تمثل الدراسة الحالية أحد الدراسات الوصفية التحليلية، حيث أنها تستهدف تحديد درجة بطالة الشباب الريفي، وكذا التعرف على آراء الشباب الريفي لمواجهة مشكلة البطالة، علاوةً على اختبار مجموعة من الفروض البحثية الفرعية من خلال الفروض الإحصائية المقابلة لها، بالإضافة إلى تحديد درجة الإسهام النسبي للمتغيرات موضع الدراسة في تفسير التباين في درجة بطالة الشباب الريفي بمنطقة البحث. ومنهج المسح الاجتماعي الجزئي (بالعينة) هو المنهج المستخدم في الدراسة الراهنة، وذلك لملائمته لموضوع الدراسة الحالية.

أدوات جمع البيانات:

تم إجراء البحث الميداني وجمع البيانات بواسطة المقابلة الشخصية للمبحوثين باستخدام استمارة الاستبيان، حيث تم إعدادها حسب أهداف البحث الراهن، وذلك بعد إجراء..Pre-Test على 10 مبحوثين من الشباب الريفي المتعطل عن العمل بقرية "كفر غرين" التابعة لمركز كوم حمادة بمحافظة البحيرة، وتم بعدها إجراء التعديلات اللازمة لوضع استمارة الاستبيان في صيغتها النهائية استعداداً لجمع بيانات البحث من الميدان.

متغيرات البحث وكيفية قياسها:

نستعرض فيما يلي أهم المتغيرات التي تناولها البحث الراهن وكيفية قياسها، مع الأخذ في الاعتبار أنه تم الاسترشاد والاستعانة ببعض البحوث والدراسات السابقة في تناولها لكيفية قياس بعض المتغيرات.

- درجة بطالة الشباب الريفي:

تعرف البطالة إجرائياً في هذا البحث كما يلي:

- البطالة السافرة لعدد من الشباب الريفي من الجنسين (ذكور/إناث).
- أن تكون أعمارهم تنتمي للفئة العمرية (18 - 40) سنة.
- أن يكون المتعطل عن العمل مقيم بقريته إقامة دائمة.
- أن يكون المتعطل قادراً على العمل خلال الفترة المرجعية للبحث الحالي.
- أن يكون المتعطل راغب في العمل ولكن لا يجده.
- أن يكون المتعطل في حالة بحث عن العمل عند مستوى الأجر السائد، واتخذ خطوات محددة لتحقيق ذلك.

وقد تم قياس متغير درجة بطالة الشباب الريفي كما يلي:

أ- **رغبة المبحوثين في العمل:** وقد تم قياس رغبة المبحوثين في العمل وذلك باستخدام عدد ساعات العمل التي يرغب المبحوثين في القيام بها، وقد بلغ الحد الأدنى لساعات العمل التي يرغب المبحوثين في القيام بها إلى 5 ساعات، والحد الأقصى إلى 12 ساعات في اليوم الواحد، وقد تم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات طبقاً لرغبتهم في العمل وهي: الفئة الأولي: رغبة منخفضة في العمل (أقل من 7 ساعات)، الفئة الثانية: رغبة متوسطة في العمل (7- 10 ساعات)، الفئة الثالثة: رغبة عالية في العمل (10 ساعات فأكثر).

ب- قدرة المبحوثين على العمل: وقد تم قياس قدرة المبحوثين على العمل وذلك بقسمة عدد ساعات العمل التي يستطيع المبحوث أن يعملها على عدد الساعات المقدرة طبقاً للمادة (80) من قانون العمل المصري رقم 12 لسنة 2003 وهي 48 ساعة أسبوعياً بمعدل 8 ساعات يومياً (قانون العمل المصري، 2003: 20). وتم تقسيم القدرة على العمل لثلاث فئات هي الفئة الأولي: قدرة منخفضة على العمل (تقل عن القيمة 1)، الفئة الثانية: قدرة متوسطة على العمل (تساوي القيمة 1)، الفئة الثالثة: قدرة عالية على العمل (تزيد عن القيمة 1).

ج- درجة البحث عن عمل: وتم قياس هذه الدرجة بواسطة مفردات العينة، وذلك بإعطاء درجة واحدة في حالة قيام المبحوث بالبحث عن عمل باستخدام وسيلة واحدة، ودرجتان في حالة البحث باستخدام وسيلتين، وثلاث درجات في حالة البحث بثلاث وسائل فأكثر.

وقد تم إجراء عملية معايرة Standardization، حيث تم حساب الدرجة المعيارية المعدلة وضرب الناتج في ثابت (10) وإضافة ثابت مقداره (50) إلى الناتج وذلك للتغلب على القيم السالبة، وللتغلب على الكسور وصغر القيم الناتجة ولإمكانية جمع أبعاد المتغير الثلاثة معاً (علام، 1993: 201).

المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية موضع الدراسة:

العمر: ويقصد به إجرائياً عمر المبحوثين من الجنسين، وتم قياسه بعدد السنوات الخام وقت استبيانه.

الحالة الزواجية: ويقصد بها الحالة الزواجية للمبحوثين وقت تطبيق الاستبيان والتي تتمثل في ثلاث فئات وهي (أعزب، متزوج ، أرمل ، مطلق)، وقد تم إعطاء الاستجابات (1، 2، 3) على التوالي.

عدد سنوات التعليم الرسمي: ويقصد به عدد سنوات التعليم الرسمي للمبحوثين من الجنسين، ولقياسه تم استخدام الرقم الخام لعدد سنوات التعليم الرسمي لكل منهما.

عدد أفراد الأسرة: ويقصد به عدد الأفراد الذين يعيشون معاً، ويشتركون في الموارد الاقتصادية المتاحة وخاصة الأرض الزراعية، والحيوانات المزرعية، ولقياسه استخدم الرقم الخام لعدد الأفراد بالأسرة.

نوع الأسرة: ويقصد بها نوع الأسرة التي يقيم فيها المبحوث فقد تكون أسرة بسيطة (تتكون من الأب والأم والأولاد) أو أسرة مركبة (تتكون من الأب والأم والأولاد مع وجود زوجة ثانية أو زوجة لابن أو زوج لابنة) أو أسرة ممتدة (تتكون من الأب والأم والأولاد ويعيش معهم الجد أو الجدة أو كلاهما)، أو مركبة ممتدة.

نوع التخصص في التعليم: ويقصد به طبيعة التعليم الذي أنهاه المبحوث أو مازال مستمراً فيه هل هو زراعي أم غير زراعي، وقد تم إعطاء الاستجابات (1، 2) على التوالي.

عدد أفراد الأسرة المتعطلين عن العمل: ويقصد به حصر أفراد الأسرة ممن هم في سن العمل ولكن لا يعملون.

درجة الاغتراب: وقد تم تعريف الاغتراب في البحث الراهن بأنه ظاهرة اجتماعية نفسية تتمثل في العزلة والانفصال عن الذات وعن المجتمع والشعور بعدم الانتماء واللامبالاة وذلك نتيجة ظروف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وهي حاله يظهر فيها الأشخاص والمواقف المألوفة لدى الفرد غريبة عنه، وقد تم الاستعانة والاسترشاد بالدراسات السابقة والتي قامت ببناء المقياس وتحكيمه وإجراء اختبار الصدق والثبات عليه، وقد تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس يشتمل على 42 عبارة تقيس الأبعاد المختلفة للاغتراب وعددهم أربعة أبعاد وهم (العجز، اللامعنى، اللامعيارية، العزلة الاجتماعية)، موضحة كما يلي:

أ- **العجز:** أي شعور الفرد بعدم إيجابيته وفعاليته وعجزه عن الاستقلال وتحمل المسؤولية واتخاذ القرار.

ب- **اللامعنى:** شعور الفرد أن الحياة لا معنى لها، ولا جدوى، وأنه لا يتحكم في أحداثها ويسير فيها بلا غاية.

ج- **اللامعيارية**: أي نقص الالتزام بالقيم، والشعور أن استخدام الوسائل غير المشروعة ضروري لتحقيق أهدافه.

د- **العزلة الاجتماعية:** أي انعزال الفرد عن المجتمع، وميله إلى الانسحاب من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، والإحساس بعدم جدواها وقيمتها وافتقاده للروابط الاجتماعية، ومن ثم يشعر بالوحدة وعدم الانتماء.

وقد تم وضعها على مقياس كانت استجابات هي: (دائماً، أحياناً، نادراً) وأعطيت الدرجات (3،2،1) على الترتيب.

وقد تم تجميع الدرجة الكلية لتلك الأبعاد الأربعة، وتراوحت درجة المقياس الكلية نظرياً ما بين 42، 126 درجة.

درجة الاتجاه نحو الهجرة غير المشروعة: ويقصد بها درجة استعداد وميل المبحوثين نحو الهجرة غير المشروعة لتحديد طبيعة هذا الميل العاطفي أو الاستعداد سواءً كان إيجابيا أم محايداً أم سلبياً، وتم قياس هذا المتغير عن طريق مقياس مكون من عشرين عبارة تعبر عن اتجاه الشباب الريفي بمنطقة البحث نحو الهجرة غير المشروعة، بعضها إيجابي والبعض الآخر سلبي، وتم تحديد ثلاث مستويات للاستجابة وهي: موافق، محايد، غير موافق، وتم تحديد القيم (3، 2، 1) لتلك الاستجابات على

التوالي في حالة العبارات الإيجابية والعكس في حالة العبارات السلبية، وقد تم جمع الدرجة الكلية لتعبر عن درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة بمنطقة البحث، حيث تراوحت قيم الحد الأدنى الأعلى لهذا المقياس نظرياً بين 20 ، 60 درجة على التوالي.

درجة الانفتاح الثقافي: ويقصد به مستوى انفتاح المبحوث ثقافياً من خلال متابعة التليفزيون والإذاعة وطالعة الكتب، وحضور الندوات بالقرية، وذلك بإعطاء الدرجات (3، 2، 1، 0) على الترتيب لمستوى المواظبة (دائماً، أحياناً، نادراً، لا) على كل وسيلة من ثمان وسائل، تعبر في مجموعها درجة الانفتاح الثقافي للمبحوث.

- درجة الانفتاح الجغرافي: أي مدى مداومة المبحوث على التردد على القرى المجاورة والمراكز الحضارية وعاصمة المحافظة، بالإضافة إلى المحافظات الأخرى، وذلك بإعطاء الدرجات (3، 2، 1، 0) على الترتيب لمستوى التردد (دائماً، أحياناً، نادراً، لا)، ثم يتم تجميع الدرجة الكلية لتعبر عن درجة الانفتاح الجغرافي للمبحوث.

درجة الانتماء للمجتمع المحلي: ويقصد بها الارتباط العاطفي والرضا بالمجتمع المحلى والرغبة في تغيره للأفضل , وتم قياسه من خلال استيفاء رأى المبحوث في ثماني عبارات وذلك على مقياس مكون من ثلاث درجات هي: موافق، سيان، غير موافق، وقد أعطيت الاستجابات القيم "3، 2، 1" في حالة العبارات الإيجابية، والعكس في حالة العبارات السلبية تجاه الشعور بالانتماء، وقد تم حساب الدرجة الكلية للمتغير.

نصيب الفرد من حجم الحيازة المزرعية للأسرة: ويقصد بها نصيب المبحوث من مساحة الأرض الزراعية التي قد تملكها الأسرة، وذلك بحساب إجمالي الحيازة المزرعية المملوكة للأسرة بالقيراط، وقسمتها على أفراد الأسرة، مع مراعاة ما تقتضيه ديانة المبحوث في هذا الشأن مثل "للذكر مثل حظ الأنثيين".

إجمالي الدخل الشهري للأسرة: ويقصد به إجمالي دخل أسرة المبحوث من المهنة الأساسية والمهنة الثانوية إن وجدت. وتم قياسه بالجنية المصري شهرياً.

إجمالي الإنفاق الشهري للأسرة: وهو إجمالي ما تنفقه الأسرة شهرياً في النواحي المختلفة بالجنيه المصري متضمناً بنود إنفاق عديدة منها: الأكل، التعليم، العلاج، مواصلات، والخدمات المنزلية من غاز ومياه وكهرباء.

درجة انتشار الفقر بالقرية: ويقصد بها درجة معاناة أهل من ظروف المعيشة والاستدانة ودرجة توافر فرص عمل بالقرية أو القرى المحيطة. وتم القياس عن طريق سؤال المبحوث عن ظروف المعيشة بالقرية، وإعطاء الاستجابات "جيدة، متوسطة، ضعيفة، سيئة" القيم "4، 3، 2، 1" علي التوالي. ثم السؤال عن درجة انتشار الاستدانة بين الأهالي بالقرية، وقد تم إعطاء الاستجابات "منتشرة جداً، لحد ما، قليلة، لا يوجد" القيم "3،2، 1، 0" علي التوالي، ثم سؤال المبحوث عن درجة توافر فرص العمل بالقرية، وتم إعطاء الاستجابات "كثيرة، متوسطة، نادرة، لا يوجد" القيم "3،2، 1، 0" علي التوالي، ثم تجميع الدرجة الكلية لتعبر عن درجة انتشار الفقر بالقرية.

أدوات التحليل الإحصائي:

تم استخدام التكرارات والنسب المئوية من خلال الجداول التكرارية لعرض النتائج، بالإضافة إلى استخدام مقاييس النزعة المركزية و التشتت لوصف عينة البحث، Z-score، كما تم استخدام كل من معامل الارتباط البسيط لبيرسون Pearson Product Correlation "Coefficient"، واختبار مربع كاي "Chi square"، وذلك لاختبار معنوية العلاقات بين درجة بطالة الشباب الريفي وكل من المتغيرات موضع الدراسة، كما تم أيضاً استخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لتحديد أهم المتغيرات المرتبطة ذات الطبيعة المتصلة والتي تسهم في تفسير التباين في درجة بطالة الشباب الريفي بمنطقة البحث.

وصف عينة البحث

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (1) توزيع المبحوثين وفقاً لخصائصهم الديموجرافية، حيث بلغت النسبة النوعية بعينة البحث 72% ذكور، 28% إناث، كما اتضح أن ما يقرب من نصف العينة يقعون ضمن فئة المتزوجين، وأكثر من ثُلُث العينة لم يسبق لهم الزواج، أما نوع أسر المبحوثين من الشباب الريفي فتشير البيانات إلى أن أكثر من نصف العينة (59.1%) ينتمون لأسر بسيطة، وبالنسبة إلى نوع التخصص في التعليم فقد أشارت البيانات إلى أن ما يقرب من ثلاث أرباع العينة (73.1%) تخصصهم في التعليم غير زراعي.

وقد تراوحت قيم نصيب المبحوث من حجم الحيازة المزرعية للأسرة بين 3 قيراط، 12 قيراط، بمتوسط حسابي 5.19، ويلي ذلك إجمالي الدخل الشهري حيث تراوح قيمته ما بين 1400 جنيه، 5000 جنيه ، بمتوسط حسابي 2286، ثم إجمالي الإنفاق الشهري لأسرة المبحوث، حيث تراوح قيمته ما بين 1350 جنيه، 5300 جنيه ، بمتوسط 2362، وبالنسبة لعدد الأفراد المعالون اقتصادياً تراوح قيمته ما بين 3 أفراد، 7 أفراد بمتوسط حسابي 4.96 .

جدول. 1. توزيع المبحوثين وفقاً لخصائصهم الديموجرافية ذات مستوي القياس الاسمي (ن= 93).

خصائص المبحوثين (الديموجرافية)	الفئات	العدد	%
- النوع	- ذكر	67	72.00
	- أنثى	26	28.00
- الحالة الزواجية	- لم يسبق له الزواج	36	38.7
	- متزوج	44	47.3
	- أرمل	8	8.6
	- مطلق	5	5.4
- نوع الأسرة	- بسيطة	55	59.1
	- مركبة	21	22.6
	- ممتدة	17	18.3
- نوع التخصص في التعليم*	- زراعي	14	15.1
	- غير زراعي	68	73.1
الإجمالي		93	100.0

المصدر: حسبت من بيانات البحث.

*** هناك 11 حالة (11.8%) ليس لها تصنيف لعدم استكمال تعليمها.**

كما يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (2) أن عمر المبحوثين تراوح ما بين 21 سنة كحد أدنى، 38 سنة كحد أعلى بمتوسط حسابي بلغ قيمته نحو 28.19 ، وكان العمر الأكثر تكراراً بين المبحوثين هو 29 سنة، بينما تراوح عدد سنوات التعليم الرسمي للشباب الريفي بالعينة ما بين 5 ، 16 سنة ، بمتوسط 10.32 وكان عدد سنوات التعليم الأكثر تكراراً 9 سنوات. وقد تراوح عدد أفراد الأسر ما بين 3 أفراد، 13 فرد بمتوسط 5.97، وبالنسبة لدرجة الانفتاح الجغرافي للمبحوثين فقد تراوحت قيمتها ما بين 7 كحد أدنى، 12 كحد أعلى، بمتوسط حسابي 8.91، أما بالنسبة لدرجة الانفتاح الثقافي فقد تراوحت قيمتها ما بين 11 كحد أدنى، 19 كحد أعلى بمتوسط 15.29، ويلي ذلك درجة الانتماء للمجتمع المحلي فقد تراوحت قيمتها ما بين 9 ، 20 ، بمتوسط حسابي 12.62، ثم درجة الاتجاه نحو الهجرة غير المشروعة، حيث تراوحت قيمتها ما بين 23 كحد أدنى، 36 كحد أعلى، بمتوسط حسابي 23.57، ويلي ذلك درجة الاغتراب، حيث تراوحت قيمتها ما بين 58، 93 ، بمتوسط حسابي 102.

جدول. 2. توزيع المبحوثين وفقاً لخصائصهم المدروسة ذات مستوي القياس الكمي (ن= 93).

خصائص المبحوثين	الحد الأدنى (أقل قيمة)	الحد الأعلى (أكبر قيمة)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المنوال/ القيمة الأكثر انتشاراً
أولا: المتغيرات الديموجرافية					
- العمر	21	38	28.19	4.62	29
- عدد سنوات التعليم الرسمي للمبحوث	5	16	10.32	3.07	9
- عدد أفراد الأسرة	3	13	5.97	2.48	4
ثانيا: المتغيرات الاجتماعية					
- درجة الانفتاح الجغرافي	7	12	8.91	2.01	10
- درجة الانفتاح الثقافي	11	19	15.29	2.98	13
- درجة الانتماء للمجتمع المحلي	9	20	12.62	3.46	15
- درجة الاتجاه نحو الهجرة غير المشروعة	23	36	23.57	6.73	27
- درجة الاغتراب	58	93	102	108	64
ثالثا: المتغيرات الاقتصادية					
- نصيب الفرد من حجم الحيازة المزرعية للأسرة	3	12	5.19	3.06	7
- إجمالي الدخل الشهري	1400	5000	2286	1186	1800
- مستوي الإنفاق الشهري	1350	5300	2362	1092	1900
- عدد الأفراد المعالون اقتصادياً	3	7	4.96	1.06	4

*** المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.**

النتائج ومناقشات

أولاً- درجة بطالة الشباب الريفي:

ويتضمن الجزء التالي عرضاً لدرجة بطالة الشباب الريفي بمنطقة البحث، قدرتهم على العمل، رغبتهم في العمل، ودرجة بحثهم عن عمل.

أ- درجة بطالة الشباب الريفي:

تم تصنيف المبحوثين من الشباب الريفي وفقاً لدرجة البطالة إلى ثلاث فئات وهي الفئة الأولى: درجة بطالة منخفضة (أقل من 70 درجة)، الفئة الثانية: درجة بطالة متوسطة (70- 90 درجة)، والفئة الثالثة: درجة بطالة مرتفعة (90 درجة فأكثر)، حيث تم إجراء عملية معايرة

Standardization، وحساب الدرجة المعيارية المعدلة وضرب الناتج في ثابت (10) وإضافة ثابت مقداره (50) إلى الناتج، وذلك للتغلب على الكسور، وصغر القيم الناتجة وإمكانية جمع أبعاد المتغير الثلاثة معاً (علام، 1993: 201). وقد أظهرت النتائج المبينة بالجدول رقم (3) أن ما يزيد عن نصف العينة من الشباب الريفي يعانون من درجة بطالة مرتفعة بنسبة 54.9%، وما يقرب من رُبع العينة يعانون من درجة بطالة منخفضة، في حين أن خُمْس العينة تقريباً يعانون من درجة بطالة متوسطة.

ومن خلال تلك النتائج نلاحظ أن ثلاث أرباع العينة يعانون من درجة بطالة متوسطة ومرتفعة، وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود ربط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل، الأمر الذي ينتج عنه بالتبعية ارتفاع عدد المتعطلين عن العمل.

جدول .3. توزيع المبحوثين وفقاً لدرجة البطالـة (ن= 93).

درجة بطالة المبحوثين من الشباب الريفي	التكرار	%
- درجة بطالة منخفضة	23	24.7
- درجة بطالة متوسطة	19	20.4
- درجة بطالة مرتفعة	51	54.9
الإجمالي	93	100.0

*** المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.**

ب- رغبة الشباب الريفي في العمل:

وتم هنا تصنيف المبحوثين من الشباب الريفي وفقاً لرغبتهم في العمل إلى ثلاث فئات وهي الفئة الأولى: رغبة ضعيفة في العمل (أقل من 7 ساعات)، الفئة الثانية: رغبة متوسطة في العمل (7- 10 ساعات)، والفئة الثالثة: رغبة مرتفعة في العمل(10 ساعات فأكثر)، وتبين النتائج الواردة بالجدول رقم (4) أن 43.1% من الشباب الريفي بالعينة لديهم رغبة عالية في العمل، بينما 29% منهم لديه رغبة ضعيفة في العمل، في حين أن 27.9% من إجمالي العينة لديهم رغبة متوسطة في العمل، ونلاحظ من خلال ذلك أن أكثر من ثلثي العينة لديهم رغبة عالية ومتوسطة في العمل، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن عينة البحث من الشباب، وهذا يعني أن لديهم رغبة وميل كبيرين في إثبات وتحقيق ذاتهم، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال العمل.

جدول. 4 توزيع المبحوثين وفقاً للرغبة في العمل (ن= 93).

الرغبة في العمل	التكرار	%
- رغبة ضعيفة في العمل	27	29.00
- رغبة متوسطة في العمل	26	27.9
- رغبة عاليـة فـي العمل	40	43.1
الإجمالي	93	100.0

*** المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.**

ج- درجة قدرة الشباب الريفي على العمل:

تم قياس قدرة المبحوثين على العمل من خلال قسمة عدد ساعات العمل التي يستطيع المبحوث القيام بها يومياً على عدد الساعات المقدرة أسبوعياً طبقاً للمادة (80) من قانون العمل المصري رقم 12 لسنة 2003 وهي 48 ساعة في الأسبوع أي بمعدل 8 ساعات يومياً (قانون العمل المصري، 2003: 20). وبناءً على ذلك تم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات وهي: قدرة منخفضة على العمل (تقل عن القيمة 1)، قدرة متوسطة على العمل (تساوي القيمة 1)، وقدرة مرتفعة على العمل (تزيد عن القيمة 1). وتوضح النتائج بالجدول رقم (5) أن ما يقرب من نصف العينة لديهم قدرة عالية على العمل (49.5%)، بينما بلغت نسبة المبحوثين ممن لديهم قدرة منخفضة على العمل نحو (26.9%)، في حين أن (23.6%) منهم لديهم قدرة متوسطة على العمل، وقد يرجع السبب في قدرة النسبة الأكبر من المبحوثين على العمل إلى أنهم في سن الشباب، حيث أن أعمارهم محصورة بين (21: 38) سنة.

جدول.5. توزيع المبحوثين وفقاً للقدرة على العمل (ن= 93).

القدرة على العمل	التكرار	%
- قدرة منخفضة على العمل	25	26.9
- قدرة متوسطة على العمل	22	23.6
- قدرة عالية على العمل	46	49.5
الإجمالي	93	100.0

*** المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.**

د- درجة بحث الشباب الريفي عن عمل:

يتضح من النتائج الواردة بالجدول رقم (6) أن المبحوثين من الشباب الريفي ممن يبحثون عن عمل بثلاث طرق فأكثر قد بلغت نسبتهم نحو 46.3%، في حين أن ثُلث مفردات العينة تقريباً يبحثون عن عمل بطريقتين وقد بلغت نسبتهم 33.3%، بينما خُمُس العينة تقريباً يبحثون عن عمل بطريقة واحدة بنسبة 20.4%.

ويمكن تفسير ذلك من خلال احتياجات المبحوثين من الشباب الريفي والرغبة في سد تلك الاحتياجات والتي تتعلق أغلبها بالناحية الاقتصادية، لذل فهم مدركين أن سد تلك الاحتياجات لن يتم إلا من خلال بحثهم عن عمل مناسب.

جدول. 6. توزيع المبحوثين وفقاً لطرق بحثهم عن العمل (ن= 93).

طرق البحث عن العمل	التكرار	%
- البحث بطريقة واحدة	19	20.4
- البحث بطريقتين	31	33.3
- البحث بثلاث طرق فأكثر	43	46.6
الإجمالي	93	100.0

*** المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.**

ثانياً- طبيعة العلاقة بين درجة بطالة الشباب الريفي وبعض المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية:

ينص الفرض الإحصائي على أنه "لا توجد علاقة معنوية بين درجة بطالة الشباب الريفي وكل من المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية موضع الدراسة"، ولاختبار صحته تم استخدام معامل الارتباط البسيط للمتغيرات الكمية، واختبار مربع كاي للمتغيرات الاسمية، وسيتم توضيح ذلك على النحو التالي:

أ- نتائج اختبار معامل الارتباط البسيط:

يتضح من النتائج الواردة بالجدول رقم (7) وجود علاقة ارتباطية موجبة بين درجة بطالة الشباب الريفي وكل من: (عدد سنوات التعليم الرسمي للمبحوث، درجة الاتجاه نحو الهجرة غير المشروعة، وترشيد الاستهلاك)، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط لهذه المتغيرات (0.283، 0.308 "عند مستوى معنوية 0.01"، 0.217 "عند مستوى معنوية 0.05") على التوالي، ويمكن تفسير تلك النتيجة من خلال أن نوعية التعليم بالمجتمع لا ترتبط نسبياً باحتياجات سوق العمل الفعلية، وكلما قلت عدد سنوات التعليم للمبحوث كلما ساعد ذلك على التحاقه بسوق العمل في مرحلة مبكرة من حياته مع الأخذ في الاعتبار أن تلك الفئة قد يكون عملها مرتبط بحرفة معينة، على عكس من التحقوا بالجامعة وأكملوا تعليمهم قد يرغبون في عمل بمستوى معين وبأجر يتوافق مع طموحاتهم، وفي حالة الاصطدام بصعوبة إيجاد عمل مناسب وبأجر يسد أغلب احتياجاتهم تتواجد الرغبة في السفر أو الهجرة للعمل بالخارج حتى وإن كانت بطريقة غير مشروعة، وقد شوهد نماذج لذلك خلال الفترة السابقة، وقد يترتب على طوال الفترة التي يقضيها هؤلاء الشباب دون عمل تغير في السلوك الخاص بالاستهلاك والذي يتجه بطبيعة الحال نحو الترشيد إن لم يكن على مستوى الأسرة الريفية بأسرها.

ويتبين أيضاً من النتائج وجود علاقة ارتباطية سالبة بين درجة بطالة الشباب الريفي وكل من: (درجة الانتماء للمجتمع المحلي، وإجمالي الدخل الشهري للأسرة)، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط لهذه المتغيرات (0.274 - ، 0.381 -) على التوالي، وذلك عند مستوى معنوية 0.01، ويمكن تفسير تلك النتيجة على ضوء أن عدم إشباع احتياجات الشباب الريفي وصعوبة تحقيق ذاتهم والشعور بالاستقلالية قد يؤثر بالسلب على درجة انتمائهم لمجتمعهم، وقد يدعم تفسير ذلك النتيجة السابقة الخاصة بالاتجاه نحو الهجرة، فكلما قل انتماء الشباب الريفي بالعينة زاد اتجاهه نحو الهجرة وزاد اصراره على رفض فرص العمل ذات المستوى غير الملائم له وخاصةً إذا كان مستوى الأجور لا يلقى قبول من ناحيتهم، الأمر الذي يؤثر بالتبعة سلباً على الدخل الكلي لأسرة المبحوث، والذي يمثل أحد أفرادها البالغين والملقى على عاتقهم جزءاً من مسئولياتها.

كما تكشف النتائج الواردة بالجدول رقم (7) عن عدم وجود علاقة ارتباطية بين درجة بطالة الشباب الريفي وكل من المتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية: (العمر، عدد أفراد الأسرة، عدد الأفراد المتعطلين عن العمل بالأسرة، درجة الطموح، درجة الانفتاح الجغرافي، درجة الانفتاح الثقافي، درجة الاغتراب، المكانة الاجتماعية للأسرة، نصيب الفرد من حجم الحيازة المزرعية للأسرة، إجمالي الإنفاق الشهري للأسرة، عدد الأفراد المعالون اقتصادياً، و درجة انتشار الفقر بالقرية). وبناءً على ذلك يمكن رفض الفرض البحثي البديل لهذه المتغيرات، وقبول الفرض الإحصائي المقابل والذي ينص على " عدم وجود علاقة ارتباطية بين درجة بطالة الشباب الريفي وبعض المتغيرات موضع الدراسة التي سبق ذكرها".

جدول. 7. نتائج اختبار معامل الارتباط البسيط لتحديد معنوية العلاقة بين درجة بطالة الشباب الريفي وبعض المتغيرات موضع الدراسة ذات مستوى القياس الكمي (ن= 93).

المتغيرات المدروسة	r	Sig.
أولا: المتغيرات الديموجرافية		
1- العمر	0.037	0.241
2- عدد سنوات التعليم الرسمي للمبحوث	0.283 **	0.003
3- عدد أفراد الأسرة	- 0.049	0.462
4- عدد الأفراد المتعطلين عن العمل بالأسرة	0.023	0.657
ثانيا: المتغيرات الاجتماعية		
5- درجة الانتماء للمجتمع المحلي	- 0.274**	0.006
6- درجة الطموح	- 0.116	0.063
7- درجة الانفتاح الجغرافي	0.0126	0.084
8- درجة الانفتاح الثقافي	0.073	0.612
9- درجة الاتجاه نحو الهجرة غير المشروعة	0.308 **	0.002
10- درجة الاغتراب	0.106	0.248
11- المكانة الاجتماعية للأسرة	0.118	0.097
ثالثا: المتغيرات الاقتصادية		
12- نصيب الفرد من حجم الحيازة المزرعية للأسرة	0.084	0.319
13- إجمالي الدخل الشهري للأسرة	- 0.381 **	0.004
14- إجمالي الإنفاق الشهري للأسرة	0.089	0.076
15- ترشيد الاستهلاك	0.217 *	0.021
16- عدد الأفراد المعالون اقتصادياً	0.093	0.598
17- درجة انتشار الفقر بالقرية	0.063	0.743

المصدر: حسبت من بيانات البحث.

*** ارتباط معنوي عند مستوى 0.05 ** ارتباط معنوي عند 0.01**

ونستخلص مما سبق إمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة للمتغيرات:(عدد سنوات التعليم الرسمي للمبحوث، درجة الاتجاه نحو الهجرة غير المشروعة، ترشيد الاستهلاك، درجة الانتماء للمجتمع المحلي، وإجمالي الدخل الشهري للأسرة)، وقبول الفرض الإحصائي لباقي المتغيرات والذي ينص على "عدم وجود علاقة بين درجة بطالة الشباب الريفي وباقي المتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية الأخرى التي سبق ذكرها".

ب- نتائج اختبار مربع كاي:

تشير النتائج الواردة بجدول (8) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين درجة بطالة الشباب الريفي وكل من المتغيرات الديموجرافية التالية: (النوع، نوع الأسرة، الحالة الزواجية، ونوع التخصص في التعليم). وبناءً على ذلك لا يمكن رفض الفرض الإحصائي الذي ينص على "عدم وجود علاقة معنوية بين درجة بطالة الشباب الريفي وكل من المتغيرات الديموجرافية: النوع، نوع الأسرة، الحالة الزواجية، ونوع التخصص في التعليم ".

جدول. 8. نتائج اختبار مربع كاي($كا^2$) لتحديد معنوية العلاقة بين درجة بطالة الشباب الريفي وبعض المتغيرات الديموجرافية ذات مستوى القياس الاسمي (ن = 93).

المتغيرات الديموجرافية	قيمة ($كا^2$) المحسوبة	قيمة ($كا^2$) الجدولية*	درجات الحرية (df)
1- النوع	2.018	5.99	2
2- نوع الأسرة	4.352	9.49	4
3- الحالة الزواجية	7.114	12.59	6
4- نوع التخصص في التعليم	3.427	5.99	2

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث. * عند مستوى معنوية 0.05

ثالثاً- درجة الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المرتبطة بدرجة بطالة الشباب الريفي بمنطقة البحث:

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (9) إلى وجود ثلاث متغيرات مرتبطة هي التي تسهم في تفسير التباين الكلي لدرجة بطالة الشباب الريفي وهذه المتغيرات هي: عدد سنوات التعليم الرسمي للمبحوث، درجة الاتجاه نحو الهجرة غير المشروعة، وإجمالي الدخل الشهري للأسرة، حيث اتضح أن إسهام هذه المتغيرات الثلاثة مجتمعة معنوية (عند مستوى0.01)، حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة 42.302، وقد بلغت نسبة إسهام هذه المتغيرات معاً 32.4 % في التأثير على درجة بطالة الشباب الريفي، وهذا يدل على وجود متغيرات أخرى تسهم بنسبة 67.6 % في التأثير على درجة البطالة لم يتناولها البحث الراهن.

كما تشير معاملات الانحدار للمتغيرات الثلاثة إلى أن حدوث تغيراً مقداره الوحدة في أي منها يؤدي إلى حدوث تغير قدره 2.072، 2.009، 1.067- على التوالي في درجة التباين في درجة بطالة الشباب الريفي.

ويمكن صياغة معادلة الانحدار للتنبؤ بدرجة بطالة الشباب الريفي من المتغيرات المحددة على النحو التالي: Y= 298.608+ 2.072X1 + 2.009X2 - 1.067X3

حيث أن: Y= درجة بطالة الشباب الريفي، a = قيمة ثابتة = 226.248، X= عدد سنوات التعليم الرسمي،

X2= درجة الاتجاه نحو الهجرة غير المشروعة، X3= إجمالي الدخل الشهري لأسرة المبحوث.

جدول. 9. المساهمة النسبية للمتغيرات المستقلة لتفسير التباين الكلي في درجة بطالة الشباب الريفي.

النموذج	المتغيرات المرتبطة	معامل الارتباط المتعدد	معامل التحديد	a (constant)	معامل الانحدار	قيمة "ف" المحسوبة F
الأول	- عدد سنوات التعليم الرسمي	0.426	0.188	194.537	2.208	21.039**
الثاني	- عدد سنوات التعليم الرسمي - الاتجاه نحو الهجرة غير المشروعة	0.541	0.278	247.139	1.846 2.081	33.219**
الثالث	- عدد سنوات التعليم الرسمي - الاتجاه نحو الهجرة غير المشروعة - إجمالي الدخل الشهري للأسرة	0.612	0.324	298.608	2.072 2.009 - 1.067	42.302**

**** معنوية عند مستوى 0.01**

ويمكن تفسير ذلك بأن درجة بطالة الشباب الريفي تزيد بزيادة كل من عدد سنوات التعليم الرسمي للمبحوث، ودرجة الاتجاه نحو الهجرة غير المشروعة، كما أنه ينخفض إجمالي الدخل الشهري للأسرة بارتفاع درجة بطالة الشباب الريفي، وقد يرجع ذلك إلى أن التعليم لا يرتبط نسبياً بمتطلبات سوق العمل، كما أن اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة يجعلهم لا يتقبلون ما هو معروض من فرص عمل - إن وجدت - لأنها فرص غير مُرْضية لهم ومستوى الأجور لا يتفق مع طموحاتهم، لذا نجد أن رفض الفرص غير المُرْضية أو عدم توفرها يؤثر بالسلب على إجمالي الدخل الشهري للأسرة، نظراً لأن المبحوث فرداً يقع على عاتقه جزءاً من المسؤليات الملقاة على عاتق باقي أفراد الأسرة البالغين والمفترض أن يساهموا في إجمالي الدخل الكلي الخاص بتلك الأسرة.

رابعاً- آراء المبحوثين من الشباب الريفي لمواجهة مشكلة البطالة بمنطقة البحث:

يوضح الجدول رقم (10) آراء الشباب الريفي لمواجهة مشكلة البطالة من وجهة نظرهم، وقد تبين أن أكثر الحلول مناسبةً هي تشجيع هجرة الشباب للعمل بالخارج بطريقة مشروعة والعمل على تيسير ذلك (92.5%)، يليه التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة للشباب الريفي بنسبة (89.2%)، ثم تيسير عملية تملك الشباب الريفي للأراضي المستصلحة الجديدة، حيث أن هذا الحل مناسب وقد بلغت نسبته (65.5%)، ثم جاء زيادة التوسع في مشروعات الأسر المنتجة للشباب كحل مناسب وبلغت نسبته (58.1%)، في حين يرى (63.6%) من الشباب الريفي أن تحديد سن للتقاعد المبكر للعاملين حل غير مناسب لأنه سيزيد من مشكلة البطالة فلا داعي له،ومن الملاحظ أن النسبة الأعلى كانت لقضية هجرة الشباب للعمل بالخارج، وقد يرجع ذلك لما مر به المجتمع المصري بصفة عامة من ارتفاع الأسعار وتعويم الجنيه المصري، الأمر الذي قد يدفع هؤلاء الشباب للاعتقاد بأنه الحل المناسب لمشكلة البطالة هو الهجرة المشروعة للعمل بالخارج.

جدول. 10. توزيع المبحوثين وفقاً لآرائهم لمواجهة مشكلة البطالة بمنطقة البحث (ن = 93).

م	آراء الشباب الريفي لمواجهة مشكلة البطالة	مناسب		مناسب لحد ما		غير مناسب	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
1	التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة للشباب الريفي.	83	89.2	7	7.5	3	3.3
2	تيسير عملية تملك الشباب للأراضي المستصلحة الجديدة.	61	65.6	17	18.3	15	16.1
3	تحديد سن للتقاعد المبكر للعاملين.	33	35.5	26	27.9	34	36.6
4	تشجيع هجرة الشباب للعمل بالخارج بطريقة مشروعة.	86	92.5	4	4.2	3	3.3
5	زيادة التوسع في مشروعات الأسر المنتجة للشباب.	54	58.1	37	39.8	2	2.1
6	التدريب الفني للشباب على الحرف المطلوبة بسوق العمل.	26	27.9	41	44.2	26	27.9
7	التوسع في التعليم الفني لأنه هو المستقبل بالمجتمع.	33	35.5	35	37.6	25	26.9

- **المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.**

الخاتمة والتوصيات:

تُعَد البطالة في الوقت الراهن من أخطر وأشرس الظواهر انتشاراً بين العديد من الفئات والمجتمعات، والتي تواجهها المجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة، وذلك نتيجةً للنسب العالية التي وصلت إليها في الآونة الأخيرة، وتعرف البطالة بأنها التوقف عن سير العمل أو عدم توفره بالأصل، وذلك لشخص يمتلك القدرة على العمل ويرغب به، والبطالة هي الأكثر انتشاراً بين فئة الشباب لاسيما الشباب الريفي، فالشباب هم الثروة التي تمتلكها أي أمة تسعى إلى الرقي والانطلاق شريطة أن تحسن استثمار هؤلاء الشباب من حيث تعليمهم وتدريبهم وإعدادهم ليكونوا مواطنين صالحين، ورغم كل المشاكل التي يعاني منها الشباب المصري بصفة عامة والريفي منه بصفة خاصة والشباب في القرية المصرية ليسوا أحسن حظاً من غيرهم حيث تزداد معاناتهم من مشكلات البطالة والفقر وارتفاع الأسعار وعدم القدرة على الزواج وتكوين أسرة، الأمر الذي قد يضعف من انتمائهم للمجتمع بدرجة كبيرة في المستقبل، ولاشك أن جزء كبير من تلك المسئولية تقع على عاتق الدولة ومؤسساتها المعنية، فقد آن الأوان لوضع الشباب ضمن أولويات خطط التنمية بشكل أكثر فاعلية، مع ضرورة إكسابهم المهارات، والخبرات العلمية والعملية، والتأهيل المطلوب لسوق العمل.

ووفقاً لما توصلت إليه الدراسة الراهنة من نتائج يقترح الباحث بعض التوصيات أملاً في التخفيف من حدة ظاهرة البطالة بين الشباب، ويتضح ذلك على النحو التالي:

1- تعزيز قيمة الانتماء للمجتمع بضخ قروض ميسرة بشكل أكبر للشباب الريفي لتنفيذ مشروعات مدرة للدخل.

2- أن تساعد الجهات المانحة للقروض الشباب الريفي بتقديم المساعدات الفنية اللازمة ومعاونة المتعسرين منهم.

3- اهتمام الجهات المعنية بتسويق منتجات تلك المشروعات بالأسعار المناسبة لضمان استمرارية تلك المشروعات.

4- ضرورة ربط نوعية التعليم باحتياجات سوق العمل قبل أن تتفاقم ظاهرة البطالة بدرجة أكبر في المجتمع.

المـراجـع

الإبياري، محمد، 2013: "البحيرة" محطة الهروب من البطالة للهجرة غير الشرعية.www.vetogate.com

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، 2014: إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين (2014-2017)، "شباب مُـمَـكّن ومستقبل مُـستدام".

تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، محافظة البحيرة: 2005، مشروع التنمية المحلية بالمشاركة بين وزارة التخطيط والتنمية المحلية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

تقرير التنمية البشرية، 2010: شباب مصر بناة مستقبلنا, الجزء الخامس في سلسلة تقارير التنمية الإنسانية المصرية، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

توهامي، إبراهيم، وآخرون، 2004: العولمة والاقتصاد غير الرسمي، الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.

جامع، محمد نبيل، 2011: المعطلون والبطالة "تشخيص وتحليل البطالة في مصر"، المكتب الجامعي الحديث.

الجمعية التعاونية الزراعية بقرية النجيلة، 2015: بيانات غير منشورة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2015: تعداد السكان بمحافظات الجمهورية www.egynews.net

حمزة، عادل، 2016: تفسير البطالة في الاقتصاد السياسي، ملف مشكلة البطالة في العالم العربي وسبل حلها، الحوار المتمدن، عدد رقم 4065، السابع عشر من ابريل 2013.

خضراوي، ساسيه، وعبيدة، سليمة، 2011: قياس البطالة حسب المعايير الدولية، ومشاكل قياسها في الدول العربية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية.

سعيد، محمد، وشفيق، وجدي، 2003: الآثار الاجتماعية للإنترنت على الشباب، دار المصطفى للتوزيع، طنطا.

الصياد، جلال مصطفي، ومصطفي جلال مصطفى، 1990: المعاينة الإحصائية. دار المريخ، الرياض.

عبدالعظيم، آمنة، 2012: تقرير عن البطالة، مقومات وموارد التنمية بمحافظة البحيرة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. http://www.elbalad.news/208244

عشي، صليحة، 2013: البطالة والفقر في الإسلام بين العلاج والحلول، كلية العلوم الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة إلى: الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، صفاقس، تونس، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية "جدة"، خلال الفترة 27 - 29 / 6 / 2013 م

عقون، سليم، 2010: قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

علام، صلاح الدين محمود، 1993: تحليل البيانات في البحوث النفسية والتربوية، دار الفكر العربي للنشر.

فضيلة، عاقلي، 2010: البطالة، أسبابها وأثارها الاقتصادية "سياسة التشغيل في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة باتنة، الجزائر.

محمد، نشوى، 2013: التشغيل والبطالة في مصر: تحليل الوضع الراهن في ظل الأوضاع الاقتصادية

محمود، ياسر محمد جاد الله، 2006: العولمة والفقر في مصر، ملتقى دولي: قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة.

مراد، محمد جلال، 2012: البطالة والسياسات الاقتصادية، عرض العمل، والبطالة، جمعية العلوم الاقتصادية.

مركز معلومات التنمية المحلية بقرية النجيلة، الوحدة المحلية بقرية النجيلة: 2016، بيانات غير منشورة.

مركز معلومات كوم حمادة، مجلس المدينة التابع لمحافظة البحيرة: 2016، بيانات غير منشورة.

ميلسون، فرد، 2000: الشباب في مجتمع متغير، دار الهدى للمطبوعات، مصر.

الهلباوي، خميس، 2009: مشكلة البطالة في مصر. http://www.youm7.com /2009/3/17

هيكل، إيهاب عبدالخالق محمد هيكل، وعبدالوهاب، مرفت صدقي، 2013: دراسة لبعض المتغيرات المرتبطة بدرجة المشاركة السياسية للشباب الريفي بقريتي النجيلة وميت رهينة بمحافظتي البحيرة والجيزة، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، المجلد 91 ، العـدد الرابع.

Olympia, and Gomez, Ramon, 2004: Another look at unemployment duration: exit to a permanent vs. a temporary job, nvestigaciones económicas, v. xxviii. -Stokes, Graham, 1984: A study of the psychological effects of redundancy and unemployment, Journal of Occupational Psychology, 1984, 57, 309-322. Printed in Great Britain The British Psychological Society.

Strandh,Mattias and Nordlund, Madelene, 2008: Active Labor Market Policy and Unemployment Scarring: A Ten-year Swedish Panel Study, Journal of Social Policy, Volume 37, Issue 3, pp. 357-382.

هيكل، إيهاب عبدالخالق محمد، 2016: اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة بإحدى قرى محافظة الجيزة، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، مجلد 7، عدد (1).

والاجتماعية والسياسية، مركز المحروسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يونيو 2013، مصر.

وزارة القوي العاملة، قانون العمل المصري، قانون رقم 12 لسنة 2003 http://www.manpower.gov.e

وهبة، مدحت، 2016: معدل البطالة في مصر. http://www.youm7.com/2016/5/15-Bover,

Unemployment Phenomenon of Rural Youth in Egyptian Countryside and Its Relationship with some Variables in A Village of Beheira Governorate

Heikal, E. A.M.

Rural Sociology and Agricultural Extension depet. Faculty of agriculture, Cairo University

ABSTRACT

The Specific objectives of this study were; to identify the degree of unemployment of rural youth in the village where the study was conducted, testing the significance of relationship between Some demographic and Socio-economic variables and the degree of unemployment of rural youth, to identify relative contribution of Some demographic and Socio-economic variables in the interpretation of variance of unemployment of rural youth degree, and to identify different views followed by rural youth to encounter unemployment phenomenon. Data were collected during August 2016. in "El-negela Village", in Beheira Governorate. Through a personal interviews with a simple random sample of 93 respondents. Frequencies, percentages, mean .maximum, minimum, mode, SD, Z-score, simple Pearsonian correlation coefficient, Chi-square, and Step-wise regression were used for data presentation and analysis. **T**he main findings of the study are the following:**1**- 54.9 % of respondents affiliated to the category of high unemployment, 24.7 % of respondents affiliated to the category of low unemployment, while 20.4 % affiliated to the category of moderate unemployment. **2**- 43.1% of respondents have a high willingness to work, 49.5 % have a high capacity for work, and 79.6 % of respondents looking for work more than one way.**3**- Positive significant relationships were found between degree of unemployment of rural youth and: number of years spent in formal education, degree of tendency towards illegal immigration, and rationalization consumption, with correlation coefficient values 0.283, 0.308, 0.217 respectively**4**.- As well there are a negative significant relationships between degree of unemployment of rural youth and: loyalty to local community and total monthly family income, with correlation coefficient values - 0.274, - 0.381 respectively.**5**- It was found that three associated variables together contributed in explaining about 32.4% of the variation of the degree of unemployment of rural youth; those variables were: number of years spent in formal education, degree of tendency towards illegal immigration, and total monthly family income (F value 42.302). **6**- 92.5% of respondents believe that the most appropriate solutions to the problem of unemployment dwell in encourage and facilitate labor to legal immigration, next, finance small projects for rural youth (89.2%), then, providing facilities to rural youth for Possess of reclaimed land (65.5%), and finally expansion in productive-families projects for rural youth (58.1%).

Keywords: Unemployment phenomenon, poverty, rural youth and, Egyptian countryside.